على ذاته تعالى فانبهما المتكلمون من اهل السنة ونفاها
غيرهم قالوا لو كانت فاما ان تكون قديمة او حادثة ولا سبيل
الى الثاني لانها قائمة بذاته تعالى فكان ذاته محلا للحوادث
ويلزم منه التغير وهو على الله محال والى الاول لانه يلزم
تعدد القدماء وهو ايضا باطل ۞ معنى قولهم في نفي
صفة زائدة لان لا يكون عين ذاته فان المعتزلة والفلاسفة
يقولون صفاته عين ذاته وحينئذ يكون قولهم في الشق الاول
من الترديد لانها قائمة على تقدير حدوثها لان القائم بالشيء
لا يكون عين ذاته واما لزوم التغير بكونه محلا للحوادث
فصحيح لانه يتغير عن حال التعري عنها الى الاتصاف بها واما
بطلان تعدد القدماء فلان الله تعالى اكفر النصارى بتثليثهم
وهو اثبات الاقانيم الثلثة على ما يذكر فاطلبه عن يثبت
ثمانية قال واجيبوا بان تعدد القدماء اذا كانوا ذوات
ممتنع واما اذا كان القديم الواحد صفات قائمة بذاته
ازلا وابدا فلا مانع امتناعه فان قيل القول بالقدماء كفر

سواء كان

سواء كان في الذوات او في الصفات الا ترى ان
الله تعالى اكفر النصارى باثباتهم الاقانيم بالصفات
التي هي الوجود والعلم والحيوة فالجواب ان النصارى
وان سموا ما اثبتوه من الاقانيم بالصفات لكنهم
قالوا بكونها ذوات في الحقيقة لانهم قالوا بانتقال
اقنوم الكلمة اعني العلم الى بدن عيسى والمستقبل
بالانتقال هو الذات ۞ كلامه واضح سوى الاول فان فيه
خفاء وسنقرع سمعك بما يكشف عنه ان شاء الله تعالى
ويجوز ان يعلل من التزم ان صفاته ليست عين ذاته ولا غيرها
لانها ليست بقديمة ولا حادثة لان القديم ذاته وهي ليست
عينها والحادث غيره وهي ليست غيره قال تفصيل
جملة ما اثبته المتكلمون من صفات سبع وزاد علماؤنا
التكوين ۞ وذهب المتكلمون الى انه لا صفة لله تعالى
سوى سبع وزاد الحنفية صفة التكوين واثبت الاشعري
اليد صفة وراء القدرة والوجه صفة وراء الوجود واثبت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)